وقد سميت هذا الكتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»؛ وأسأله تعالى ان أكون قد قمت بما يسد حاجة الطلبة والباحثين في معرفة أصول تخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها. كما أسأله تعالى ان ينفع به طلبة العلم. وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم

الروضة الشريفة بالمسجد النبوي الشريف
في المدينة المنورة
١٨ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ.
الموافق ٢٥ شباط ١٩٧٨ م.

وكتبـــه
محمود الطحان

المقدمة

وتشتمل على:

١ ـ تعريف التخريج.
٢ ـ أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه.
٣ ـ لمحة موجزة عن تاريخ التخريج
٤ ـ أشهر كتب التخريج، التعريف ببعضها، نبذة موجزة عن مؤلفيها.

١ ـ تعريف التخريج

سأذكر تعريف التخريج في اللغة. ثم أبين معاني التخريج عند المحدثين، ثم أذكر تعريف التخريج في الاصطلاح

أ ـ تعريف التخريج لغة:

التخريج في أصل اللغة: اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد. قال في القاموس «وعام فيه تخريج: خِصْبٌ وجَدْبٌ وأرض مُخَرَّجة (كمنَقَّشة) نَبْتُها في مكان دون مكان، وخرَّج اللوح تخريجاً: كتب بعضاً وترك بعضاً. والخَرَج: لونان من بياض وسواد»[1].

(١) القاموس: ١٩١/١ ـ ١٩٢ بتصرف بسيط

ويطلق التخريج على عدة معان. أشهرها:

الاستنباط: قال في القاموس: «والاستخراج والاختراج: الاستنباط»[1]

التدريب: قال في القاموس: «خرّجه في الأدب فتخرّج وهو خِرِّيج (كعِنّيب) بمعنى مفعول» أي مُخرَّج[2].

التوجيه: تقول: خرَّج المسألة وجَّهها، أي بيَّنَ لها وجهاً.

«والمَخْرج: موضع الخروج. يقال: خرج مَخْرجاً حسناً، وهذا مَخْرَجُهُ»[3].

قلت: ومنه قول المحدثين «هذا حديث عُرِفَ مَخْرَجه» أي موضع خروجه، وهو رواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

«والخروج نقيض الدخول. وقد أخرجه وخرج به[4]» فيكون الإخراج معناه: الإبراز والإظهار، ومنه قوله تعالى ﴿كزرع أخرج شطأه﴾[5]

قلت: ومنه قول المحدثين عن الحديث: «أخرجه البخاري» أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مَخْرجه. وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

وكذلك قولهم: «خرَّجه البخاري» بمعنى أخرجه، أي ذكر مخرجه، فهذا أصل اشتقاق المحدثين لكلمة «التخريج» أي إظهار مَخْرَج الحديث، أي موضع خروجه وذلك بذكر رواة إسناده، والله أعلم.

ب ـ التخريج عند المحدثين:

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

(١ و٢) القاموس: ١٩٢/١.
(٣) لسان العرب: ٢٤٩/٢.
(٤) لسان العرب: ٢٤٩/٢.
(٥) سورة الفتح ـ آية ٢٩ أي: كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه.

١ ـ فيطلق على أنه مرادف لـ «الاخراج»: أي ابراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم. فيقولون مثلا: هذا حديث أخرجه البخاري، أو خرَّجه البخاري أي رواه وذكر مخرجه استقلالاً.

قال ابن الصلاح في «علوم الحديث»: «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان. إحداهما: التصنيف على الأبواب. وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها...[1]» فالمراد بقوله: «تخريجه» أي إخراجه وروايته للناس في كتابه.

٢ ـ ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها: قال السخاوي في «فتح المغيث»: «والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه او نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين...[2]».

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار: «الحافظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار، مصنِّف السنن، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه»[3].

٣ ـ ويطلق على معنى الدلالة: أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية: وعزوه إليها. وذلك بذكر من رواه من المؤلفين. قال المُناوي في «فيض القدير» عند قول السيوطي: «وبالغت في تحرير التخريج» «... بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخَرّجيها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨
(٢) فتح المغيث للسخاوي: ٣٣٨/٢
(٣) تذكرة الحفاظ: ٨٧٦/٣

والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرِّجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله - وإنْ جَلّ - كعظماء المفسرين[1]».

قلت: والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه، لا سيما في القرون المتأخرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك. وهذا المعنى هو الذي سنبحث فيه أيضاً.

وبناء على هذا المعنى الثالث. يمكننا ان نُعَرِّف التخريج اصطلاحاً بما يلي:

أ - تعريف التخريج اصطلاحاً:

التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

ب - شرح التعريف:

المراد بالدلالة على موضع الحديث، ذكر المؤَلَّفات التي يوجد فيها ذلك الحديث كقولنا مثلاً: «أخرجه البخاري في صحيحه» أو «أخرجه الطبراني في معجمه» أو «أخرجه الطبري في تفسيره» ونحو ذلك من العبارات.

والمراد بمصادر الحديث الأصلية ما يلي:

١ - كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبي ﷺ. كـ «الكتب الستة» و«موطأ مالك» و«مسند أحمد» و«مستدرَك الحاكم» و«مصنَّف عبد الرزاق» وغيرها.

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير: ١/ ٢

٢ - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى، كالمصنفات التي جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة. مثل: كتاب «الجمع بين الصحيحين»[1] للحُميدي. أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض الكتب، مثل: كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»[2] للمزِّيّ. أو المصنفات المختصرة من كتب السنة. مثل: كتاب «تهذيب سنن أبي داود» للمنذري. وهذا الأخير وإن حذف المنذري أسانيده إلا أن السند موجود فيه حكماً. لأن من أراد السند رجع إلى سنن أبي داود.

٣ - الكتب المصنفة في الفنون الأخرى - كالتفسير والفقه والتاريخ - التي تستشهد بالأحاديث. لكن بشرط ان يرويها مصنفها بأسانيدها استقلالاً. أي ان لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله. ومن هذه الكتب «تفسير الطبري» وتاريخه، وكتاب «الأم» للشافعي. فإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة. وإنما صنفوها في فنون أخرى، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أبحاثهم. في تفسير الآيات او بيان الأحكام. أو غير ذلك. لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بالأسانيد إلى النبي ﷺ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمتهم. فهذه هي مصادر الحديث الأصلية.

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تخريجاً على الاصطلاح في فن التخريج، وإنما هو تعريف القارىء بأن هذا الحديث مذكور في كتاب كذا، وهذا النوع من العزو يلجأ إليه العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية فينزل في عزوه نزولاً غير مُسْتحسن وهو غير لائق بأهل العلم لا سيما أهل الحديث

(١) أعادت تصويره عن طبعة الهند دار الكتب العلمية في بيروت «الناشر».
(٢) طبع في الهند واعيد تصويره في القاهرة «الناشر».

ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة: الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ ابن حجر، وكذلك الكتب التي جمعت الأحاديث على ترتيب احرف المعجم، ككتاب «الجامع الصغير» للسيوطي، ثم باقي الكتب الأخرى التي جمعت الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أي شكل كان، مثل: «الأربعين النووية» و«رياض الصالحين» كلاهما للنووي، وغيرهما من الكتب الأخرى الكثيرة لكن هذه الكتب تعتبر دليلاً على مصادر الحديث الأصلية، لذا يستعان بها في ذلك.

والمراد بـ «بيان مرتبته عند الحـاجة» أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة. لذلك فليس بيان المرتبة إذن شيئاً أساسياً في التخريج، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه.

٢ ـ أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه

لا شك ان معرفة فن التخريج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه، ويتعلم قواعده وطرقه، ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مواضعه الأصلية.

كما أن فوائده كبيرة لا تنكر لا سيما للمشتغلين بالحديث وعلومه، لأنه بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادره الأصلية الأولى التي صنفها الأئمة.

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم ان يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة مَنْ رواه من العلماء المصنفين في كتابه مُسْنداً.

ولهذا فان فن التخريج يحتاجه كل باحث، او مشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها

٣ ـ لمحة عن تاريخ التخريج

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلقنا عليها الآن اسم «أصول التخريج» لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما، سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة، بل وفي أي جزء من تلك الكتب او يعرفون ـ على الأقل ـ مظانه في المصنفات الحديثية، وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها، لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث وقُلْ مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنف من المصنفات غير الحديثية. فان لديه القدرة على معرفة مصدره والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر.

وبقيتْ الحال على ذلك عدة قرون. إلى ان ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية. فصعب عليهم حينئذ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها. كالفقه والتفسير والتاريخ[1] فنهض بعض العلماء، وشمروا عن ساعد الجد، فخرَّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث، وعزوا تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة الأصول، وذكروا طرقها. وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف

(١) هناك سبب آخر في نظر الحافظ العراقي لم يذكر العلماء المتقدمون من أجله تخريج الأحاديث في مصنفاتهم، هذا السبب هو: ان لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، قال الحافظ العراقي في خطبة تخريجه الكبير للاحياء: «عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرجه، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فبين.

وقصد الأولين ان لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء: مع كونه أعلم بالحديث من النووي».

انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير: ٢١/١

حسب ما يقتضيه المقام، فظهر ما يسمى بـ «كتب التخريج» وكان من أوائل تلك الكتب ـ فيما أعلم ـ الكتب التي خرَّج الخطيب البغدادي (ـ ٤٦٣ هـ) أحاديثها، وأشهرها تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، للشريف أبي القاسم الحسيني. وتخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني. وكلاهما لا زال مخطوطاً. وكتاب «تخريج أحاديث المُهذَّب» تصنيف محمد بن موسى الحازمي الشافعي المتوفى سنة٥٨٤ هـ، وكتاب المهذب هو كتاب في الفقه الشافعي تصنيف أبي إسحاق الشيرازي.

ثم تتالت كتب التخاريج حتى شاعت وكثرت. وبلغت عشرات المصنفات وبذلك قدم علماء الحديث خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرّجوا أحاديثها. وبالتالي قدموا خدمة جليلة مشكورة للسنة النبوية المطهرة، وسدوا بعملهم هذا ثغرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثية. ولو لم يقوموا بهذا الجهد الكبير لكان هناك نقص كبير في خدمة المصنفات في العلوم الشرعية، ولعانينا نحن اليوم كثيراً في الاهتداء إلى مصادر تلك الأحاديث الكثيرة، فجزى الله علماء سلفنا على ما قاموا به من الجهود التي بذلوها في تلك المصنفات ابتغاء وجه الله تعالى خير الجزاء.

ثم دارت الأيام، وجاء العصر الذي نحن فيه، وتغيرت الأحوال كثيراً إذ صار كثير من الباحثين ومن ينتسب للعلم لو رأى حديثاً في أي كتاب يقرؤه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بإيجاز فانه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث في ذلك المصدر، لقلة معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويبه، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في «صحيح البخاري» أو «مسند احمد» أو «مستدرك الحاكم» فانه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر، لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها!..

وقد لمستُ ذلك بوضوح ـ في المحيط العلمي الذي أعيش فيه ـ من طلابنا الباحثين لتحضير رسائل التخصص في السُّنة وباقي العلوم الشرعية الأخرى، لنيل درجة ما يسمى بـ «الماجستير» و «الدكتوراه» وكذلك من الطلاب والباحثين عامة

فاقتضى الأمر ان يُصنَّف في ذلك كتابٌ يشتمل على قواعد وأصول تبين كيفية التخريج وطرقه، ويُوضح فيه طريقة كل مصنف من المصنفات الحديثية التي صنفها الأئمة، وترتيبه وتبويبه وكيفية المراجعة فيه والاستفادة منه، كما يُذْكر في هذا المصنَّف الفهارس والمراجع الحديثة التي تولت فهرسة وترتيب بعض كتب السنة بشكل يُسهِّلُ على الباحث الوصولَ إلى الحديث في أقرب وقت وأيسر طريق.

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، فأسأل الله التوفيق والسداد، والتيسير لاتمامه على شكل ينفع الله به طلبة العلم والباحثين في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر. وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم آمين.

٤ ـ أشهر كتب التخاريج، والتعريف ببعضها

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخاريج[١]. فمن أشهر تلك الكتب:

١ ـ تخريج أحاديث المهذب، لأبي إسحق الشيرازي: تصنيف محمد بن موسى الحازمي (ـ ٥٨٤ هـ).

٢ ـ تخريج أحاديث المختصر الكبير، لابن الحاجب تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (ـ ٧٤٤ هـ)

٣ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، للمرغيناني: تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعي (ـ ٧٦٢ هـ).

٤ ـ تخريج أحاديث الكشاف، للزمخشري. للحافظ الزيلعي أيضاً

٥ ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي: تصنيف عمر بن علي بن الملقن (ـ ٨٠٤ هـ).

---

(١) انظر أسماء ما يقارب اربعين كتاباً في التخريج في «الرسالة المستطرفة» من ص ١٨٥ إلى ص ١٩١.

٦ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الاحياء من الأخبار، تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ـ ٨٠٦ هـ).

٧ ـ تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب: للحافظ العراقي أيضاً.

٨ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير، للرافعي: تصنيف احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢ هـ).

٩ ـ الدراية في تخريج احاديث الهداية: للحافظ ابن حجر أيضاً.

١٠ ـ تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي: تصنيف عبد الرؤوف بن علي المُناوي (ـ ١٠٣١ هـ).

وإليك تعريفاً ببعضها مع نبذة عن حياة مؤلفيها:

أ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثية، وقد صنفه الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ[1]. وهو كتاب خرَّج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ـ ٥٩٣) هـ في كتابه «الهداية» في الفقه الحنفي.

وهو من أجود كتب التخريج ـ إن لم يكن أجودها ـ وأنفعها وأشملها ذكراً لطرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يُسبق إليه ـ فيما أعلم ـ.

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه مَن جاء بعده من أصحاب كتب التخاريج لا سيما الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(١) هو الحافظ المتقن جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي. و«الزيلعي» نسبة إلى «زيلع» بلدة على ساحل الحبشة، وفيها موضع لمحط السفن، وهي الآن من أرض «الصومال» نشأ رحمه الله نشأة علمية فتفقه وبرع فيه، وطلب الحديث واعتنى به، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته، ومن شيوخه الفخر الزيلعي شارح الكنز، والقاضي علاء الدين التركماني، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية، وأحاديث الكشاف فاستوعب ذلك استيعاباً بالغا، وكان الحافظ العراقي يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، وصنف كتاباً آخر في التخريج، وهو تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري توفي رحمه الله في القاهرة ودفن فيها سنة ٧٦٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة

وهذا الكتاب يدل على تبحر الزيلعي في الحديث وعلومه، وسعة اطلاعه على مصادره الكثيرة. وقدرته على استخراج ما فيها. قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» عن هذا الكتاب: «وهو تخريج نافع جداً، به استمد مَن جاء بعده من شُرّاح الهداية، بل منه استمد كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجه[1]، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال»[2].

وطريقة تخريجه في هذا الكتاب أنه يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب «الهداية» ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصياً طرقه ومواضعه، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب «الهداية» ويذكر من أخرجه أيضاً؛ ويرمز لهذه الأحاديث[3] بـ «أحاديث الباب». ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، ويرمز لهذه الأحاديث بـ «أحاديث الخصوم» ويذكر من أخرجها أيضاً. يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكمال الانصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواه.

وقد طبع الكتاب طبعتين. كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري. لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والمتون، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها. وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان، وذلك سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م بمطبعة دار المأمون، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات[4].

---

(١) وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك وأشار إلى استفادته من تخاريج هذا الكتاب في مقدمة كتابيه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية ص ١٠» و«الحبير ص ٩».

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٨٨.

(٣) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى حديث كتاب «الهداية».

(٤) اعيد تصوير هذه النسخة في بيروت لدى دار إحياء التراث العربي والمكتب الاسلامي وصوّر ايضاً في القاهرة لدى دار الحديث بالأزهر. «الناشر».

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث «كتاب الطهارة» ويستمر إلى آخر أبواب الفقه، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب «الهداية» لذلك فالرجوع إليه سهل جداً، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وفي أي باب يتعلق، ثم ينظره في ذلك الباب.

هذا والكتاب - كما مرّ في عرض طريقة المؤلف فيه - يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى. فهو حاوٍ لجلّ ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتبوعة، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل، فجزى الله مصنفه عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

نموذج من الكتاب

وإليك نموذجاً من التخريج في هـذا الكتاب: وهو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير المني من الثوب. قال رحمه الله تعالى:

«الحديث الثالث: رُوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة في المني: «فاغسليه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً» قلت: غريب. وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً. انتهى. ورواه البزار في مسنده وقال: لا يعلم من أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا. ورواه غيره عن عَمْرة مرسلاً، انتهى. قال ابن الجوزي في «التحقيق»: والحنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث رووه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة: «اغسليه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً» قال: «وهذا حديث لا يُعرف، وإنما رُوي نحوه من كلام عائشة» ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور، والله أعلم. ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يُصلّى فيه، وهذا

ينتقض بما وقع في «مسلم» «كنتُ أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلي فيه» وعند أبي داود «ثم يصلي فيه» والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك. وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء، وهذا ينتقض بما في «مسلم» أيضاً «لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري» والله أعلم». [ثم قال[1]].

أحاديث الباب

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بقع الماء في ثوبه، انتهى. قال البيهقي، وهذا لا منافاة بينه وبين قولها: كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين، انتهى. وقال ابن الجوزي: ليس في هذا الحديث حجة، لأن غسله كان للاستقذار، لا للنجاسة.

حديث آخر: «إنما يُغْسَل الثوب من خمس» سيأتي قريباً.

الآثار: روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا حسين بن علي بن جعفر ابن برقان عن خالد بن أبي عزة قال: سأل رجل عمر بن الخطاب فقال، إني احتلمت على طنفسة، فقال: إن كان رطباً فاغسله، وإن كان يابساً فاحككه، وإن خفي عليك فارششه بالماء، انتهى.

أحاديث الخصوم: روى أحمد في «مسنده» حدثنا معاذ بن معاذ أنبأنا عكرمة ابن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلت المني من

(١) الكلام الذي بين المعكوفتين ليس من كلام الزيلعي وإنما هو من كلامي.

ثوبه بعِرْق الإذْخِر ثم يصلي فيه، ويحتُّه يابساً ثم يصلي فيه» انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في «سننه» والطبراني في «معجمه» عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق عن شريك القاضي عن محمد ابن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب، قال: «إنما هو بمنزلة المخاط أو البزاق، وقال: إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة» انتهى. قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك، انتهى. قال ابن الجوزي في «التحقيق»: وإسحاق إمام مخرج له في «الصحيحين» ورفْعُهُ زيادة، وهي من الثقة مقبولة، ومن وقفه لم يحفظ، انتهى. ورواه البيهقي في «المعرفة» من طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً وقال: هذا هو الصحيح موقوف، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً، ولا يثبت، انتهى[1].

(١) انظر النص من «نصب الراية» (١/٢٠٩ - ٢١٠).

ب ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر العسقلاني[1]. وهو تلخيص لكتاب «نصب الراية» للحافظ الزيلعي الذي مرّ الكلام عليه قريباً. ولم يصنفه صاحبه استقلالاً، وإنما لخص فيه ما جاء من التخاريج التي في «نصب الراية» وترتيبه كترتيب الأصل، في الأبواب، لكنه أخَلّ بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب. فقد قال رحمه الله تعالى:

«أما بعد: فإنني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للامام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل، مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للامام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض

(١) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ نزيل القاهرة، ولد سنة ٧٧٣ هـ ومات والده سنة ٧٧٧، وماتت أمه قبل ذلك، فنشأ يتيماً حفظ القرآن وله تسع سنين، استصحبه وصيه نور الدين علي الخروبي إلى الحج سنة ٧٨٤ هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله بنشاوري، ثم حفظ كتباً من مختصرات العلوم ثم حبب إليه النظر في التواريخ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦ هـ فلازمه عشرة أعوام، وحبب إليه فن الحديث، ثم رحل إلى الاسكندرية، ثم حج ودخل اليمن، ثم رحل إلى الشام وسمع في كثير من بلدانها، ثم صنف الكتب الكثيرة المفيدة التي تغني شهرتها عن ذكرها. وولي القضاء، ودرس وأفتى وشهد له العلماء بسعة الاطلاع والحفظ توفي سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة